العدد 13 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية نيسان 2026
No. 13 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences April 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الإعجاز التشريعي في القرآن الكريم وأثره في بناء المجتمعات المعاصرة

م. م. محمود شاكر عبد الحسين مهدي المهدي
مديرية تربية ذي قار/ قسم سوق الشيوخ.
الدائرة:ثانوية الصفا للبنين
البريد الإلكتروني:zzaazz2018903@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة الإعجاز التشريعي في القرآن الكريم من حيث مفهومها وأبعادها الموضوعية، ويستعرض مناحيها المتعددة في مجالات التشريع الأسري والاجتماعي والاقتصادي والجنائي، ثم يُعرّج على أثر هذه التشريعات في بناء المجتمعات المعاصرة على المستويين النظري والتطبيقي. ويستند البحث إلى منهج وصفي تحليلي يجمع بين الاستقراء النصي للآيات القرآنية الكريمة وتحليل النصوص الفقهية والدراسات الحديثة. وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها: أن التشريع القرآني يقوم على مبادئ الشمولية والمرونة والتوازن بين الفرد والجماعة، مما يجعله قادراً على مخاطبة حاجات الإنسان في كل عصر. كما تبيّن أن كثيراً من مبادئ منظومة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية التي توصّل إليها الفكر الإنساني المعاصر قد سبق إليها القرآن الكريم قبل أربعة عشر قرناً. ويوصي البحث بضرورة استثمار هذا الإعجاز التشريعي في المناهج التعليمية وبرامج التنمية المجتمعية المعاصرة.

ـ**الكلمات المفتاحية:** الإعجاز التشريعي، القرآن الكريم، المجتمعات المعاصرة، التشريع الإسلامي، بناء المجتمع.

The legislative miracle in the Holy Quran and its impact on building contemporary societies

A.L. Mahmoud Shaker Abdul Hussein Mahdi Al-Mahdi
Directorate of Education of Dhi Qar / Suq Al-Shuyukh Department.

-Abstract:

This research addresses the phenomenon of legislative miraculousness in the Holy Quran, examining its concept and thematic dimensions. It reviews its various aspects in the fields of family, social, economic, and criminal legislation, and then discusses the impact of these legislations on building contemporary societies at both theoretical and applied levels. The research adopts a descriptive-analytical methodology that combines textual induction of Quranic verses with analysis of jurisprudential texts and modern studies. The research reached several key conclusions: Quranic legislation is based on the principles of comprehensiveness, flexibility, and balance between the individual and society, making it capable of addressing human needs in every era. It was also found that many principles of human rights and social justice systems reached by contemporary human thought were anticipated by the Holy Quran fourteen centuries ago.

Keywords: Legislative Miraculousness, Holy Quran, Contemporary Societies, Islamic Legislation, Community Building.

المقدمة

يُعدّ القرآن الكريم المصدر التشريعي الأوّل للأمة الإسلامية، وقد اشتمل على منظومة متكاملة من التشريعات التي تنظّم حياة الإنسان في مختلف أبعادها الفردية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد أثبت التاريخ أن هذه التشريعات لم تكن مجرد نصوص تُلاءم بيئتها الزمانية والمكانية الأولى، بل إنها تجاوزت ذلك لتُشكّل منظومةً معياريةً خالدة، قادرةً على مخاطبة حاجات الإنسان في كل زمان ومكان، وهو ما يُعرّفه العلماء بـ"الإعجاز التشريعي.

إن الحديث عن الإعجاز التشريعي في القرآن الكريم لا ينفصل عن الحديث عن المجتمعات الإنسانية وما تعانيه من أزمات قيمية ومشكلات اجتماعية معقدة في ظل العولمة وما رافقها من انفتاح حضاري غير منضبط، أفضى إلى تفكّك الأسرة، وانتشار الجريمة، وتعمّق الفجوة بين الغني والفقير. وفي هذا السياق يغدو البحث في التشريع القرآني وإمكانات توظيفه في بناء المجتمعات المعاصرة أمراً لا ترفاً فكرياً، بل ضرورةً حضاريةً ملحّة .

وقد تعددت الدراسات التي تناولت الإعجاز القرآني بصوره المختلفة؛ العلمية واللغوية والغيبية والتشريعية، غير أن الدراسات المعنية بالإعجاز التشريعي تحديداً وأثره في الواقع المعاصر لا تزال بحاجة إلى مزيد من التعمق والتوسع، وهو ما يسعى إليه هذا البحث من خلال معالجة منهجية تجمع بين الأصالة في الاستناد إلى النص القرآني والمعطيات العلمية المعاصرة .

تتجلى أهمية هذا البحث من عدة جوانب: أوّلها بيان الجانب الإعجازي في التشريع القرآني بوصفه دليلاً على الوحي الإلهي، وثانيها إثراء الحوار الحضاري بين الإسلام وغيره من المنظومات الفكرية الإنسانية، وثالثها تقديم نموذج تشريعي متكامل يمكن أن يُسهم في معالجة أزمات المجتمع المعاصر .

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية: أوّلاً، تعريف الإعجاز التشريعي وبيان خصائصه ومقوّماته. ثانياً، استعراض أبرز مجالاته في النص القرآني. ثالثاً، تحليل أثر هذه التشريعات في بناء المجتمعات المعاصرة. رابعاً، تقديم رؤية مستقبلية لتوظيف التشريع القرآني في مواجهة التحديات الراهنة.

أوّلاً: مفهوم الإعجاز التشريعي وخصائصه

1. تعريف الإعجاز التشريعي

الإعجاز لغةً مصدر من أعجز يُعجز، وهو العجز والتقصير عن بلوغ الشيء وإدراكه. وفي اصطلاح العلماء يُعرَّف إعجاز القرآن بأنه: "خرق العادة بما لا يقدر أحد على الإتيان بمثله، مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم آيةً وشاهداً على صدق نبوته" (الباقلاني، 2000)

أما الإعجاز التشريعي تحديداً فيُقصد به: "الجانب من إعجاز القرآن الكريم المتعلق بما اشتمل عليه من أحكام وتشريعات منظّمة للحياة الإنسانية في مختلف جوانبها، والتي تتصف بالكمال والشمول والصلاحية للتطبيق في كل زمان ومكان، وهو ما يعجز الفكر البشري عن بلوغه بمفرده" (الزرقاني، 1988) ويرى الدكتور محمد عبد الله دراز أن إعجاز القرآن التشريعي يظهر في "أن تشريعاً يصدر في ظروف بدائية محدودة، ثم يكتشف الناس على مرور العصور أنه يصلح لكل بيئة وكل حضارة" (دراز، 1985)

وقد ذهب المفكر الإسلامي المعاصر طارق رمضان إلى أن الإعجاز التشريعي القرآني لا يعني جمود التطبيق، بل يعني أن المبادئ الأساسية لهذا التشريع تبقى صالحة دائماً، في حين يبقى المجال مفتوحاً للاجتهاد في التطبيق وفق متطلبات كل عصر (رمضان، 2004)

2. مقوّمات الإعجاز التشريعي

تقوم منظومة الإعجاز التشريعي في القرآن على جملة من المقوّمات الجوهرية يمكن إجمالها فيما يأتي:

أ. الشمولية والاستيعاب

يتسم التشريع القرآني بشموله لجميع جوانب الحياة الإنسانية دون أن يغفل جانباً منها؛ فهو يُنظّم علاقة الإنسان بربه في العبادات، وعلاقته بنفسه في الأخلاق، وعلاقته بأسرته في أحكام النكاح والطلاق والميراث، وعلاقته بمجتمعه في المعاملات والقضاء، وعلاقته بالأمم الأخرى في أحكام الجهاد والمعاهدات والسياسة الدولية. وقد أشار المفكر المصري سيد قطب إلى هذه الخاصية بقوله إن القرآن "ليس كتاب عبادة فحسب، بل هو منهج حياة متكامل" (قطب، 1992)

ب. المرونة والقابلية للاجتهاد

على الرغم من ثبات النصوص القرآنية وقطعيتها في الأصول والمبادئ الكبرى، فإن التشريع القرآني منح الفقهاء والمجتهدين فضاءً واسعاً للاجتهاد في التطبيق ضمن المتغيرات والظروف المتجددة. وتتجلى هذه المرونة في مقاصد الشريعة الخمسة: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، إذ تمثل هذه المقاصد إطاراً مرناً يسمح للفقيه بالاستنباط والاجتهاد استجابةً للمستجدات (عودة، 2010)

ج. التوازن بين الفردية والاجتماعية

يُحقق التشريع القرآني توازناً دقيقاً بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة، وهو توازن عجزت عنه كثير من المنظومات القانونية الحديثة التي تميل إلى إفراط في إحدى الكفتين؛ فالرأسمالية أفرطت في الحرية الفردية حتى استباحت حقوق الجماعة، والاشتراكية أفرطت في حقوق الجماعة حتى سحقت الفردية. أما التشريع القرآني فقد وضع لكل حق حدوداً تصونه دون أن تطغى على غيره (أبو سليمان، 1993)

د. الإنسانية الشاملة

يخاطب التشريع القرآني الإنسانَ جمعاء دون تمييز قائم على العنصر أو اللون أو الطبقة أو الجنس، إذ يُعلن: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ" (الحجرات:13) وقد رأى المفكر الأمريكي جون إسبوزيتو في هذا المبدأ نواةً لمنظومة حقوق إنسان سابقة لعصرها بقرون عديدة (إسبوزيتو، 2010)

ثانياً: مجالات الإعجاز التشريعي في القرآن الكريم

1. التشريع الأسري

شكّل القرآن الكريم منظومة تشريعية أسرية متكاملة تُعدّ من أبرز ما يستشهد به الباحثون على الإعجاز التشريعي؛ فقد حدّد حقوق الزوجين وواجباتهما، ونظّم عقد الزواج وشروطه وأركانه، وأرسى مبدأ المهر صوناً لكرامة المرأة، وأقر الطلاق بضوابط تحمي الأسرة من التفكك العشوائي، وفصّل في أحكام الحضانة والنفقة والميراث بدقة لافتة لا مثيل لها في التشريعات القديمة المعاصرة لنزول القرآن (أبو زهرة، 1998)

وتتجلى عبقرية التشريع القرآني الأسري في تحقيقه جملة من الأهداف الاجتماعية التي أثبت علم الاجتماع الحديث أهميتها القصوى؛ منها: تكوين نواة اجتماعية مستقرة، وتنشئة الأجيال على قيم سليمة، وضمان الحقوق الاقتصادية للمرأة والطفل. ويرى مالك بدري أن نظام الأسرة القرآني يُقدّم نموذجاً متكاملاً للصحة النفسية والاجتماعية (بدري، 2000)

ومن أبرز مظاهر الإعجاز التشريعي في هذا المجال ما يتعلق بتنظيم الميراث وتوزيعه، إذ جاء القرآن بنظام دقيق للتوارث يضمن العدالة التوزيعية ويمنع تركّز الثروة في أيدي أفراد قليلين، وهو ما يدرسه الاقتصاديون الحديثون بإعجاب بالغ بوصفه آليةً ناجعةً للحدّ من الفوارق الاجتماعية (شابرا، 1992)

2. التشريع الاجتماعي

ارتكز التشريع القرآني الاجتماعي على مبدأ التكافل والتضامن، فأرسى فريضة الزكاة نظاماً اقتصادياً اجتماعياً يضمن حداً أدنى من الرفاه لجميع أفراد المجتمع، وندب إلى الصدقة التطوعية وصلة الرحم وإكرام

الجار تعزيزاً للروابط الاجتماعية. كما حرّم الربا لما يُفضي إليه من استغلال الضعيف ونشر الظلم الاقتصادي (القرضاوي، 2000)

ويُعدّ تحريم الربا من أبرز النماذج على الإعجاز التشريعي الاجتماعي؛ إذ توصّل الاقتصاديون المعاصرون بعد تجارب مؤلمة إلى أن الاقتصاد الربوي يُعمّق الفوارق بين الأغنياء والفقراء، ويُضعف الاقتصاد الحقيقي لصالح الاقتصاد الوهمي. وقد أشارت أزمة عام 2008 المالية العالمية إلى خطورة الاقتصاد الربوي، مما دفع كثيراً من الاقتصاديين الغربيين إلى استحسان المبادئ المالية الإسلامية (شابرا، 1992)

وفي مجال علاقات المجتمع الداخلية، أرسى القرآن مبادئ المشاورة والشورى قاعدةً للحوكمة الرشيدة، وأوجب العدل بين المتخاصمين حتى مع الأعداء: "وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى" (المائدة:8). ويرى العالم الأمريكي جون إسبوزيتو أن هذه المبادئ تُشكّل لبنات أساسية لديمقراطية حقيقية لا شكلية (إسبوزيتو، 2010)

كذلك تجلت عبقرية التشريع القرآني في معالجة ظاهرة الرق التي كانت سائدة وقت النزول؛ فلم يقطعها دفعةً واحدة إذ كان ذلك مؤدياً إلى فوضى اجتماعية، بل دأب على تضييق نطاقها وتوسيع أسباب التحرير حتى تزول طبيعياً. وهو نهج تدريجي يعكس حكمةً تشريعيةً بالغة يُثني عليها علم الاجتماع المعاصر (الغزالي، 1997)

3. التشريع الاقتصادي

قدّم التشريع القرآني الاقتصادي منظومةً متكاملةً تجمع بين ضمان الحرية الاقتصادية وتحقيق العدالة التوزيعية؛ فأباح التجارة والكسب الحلال والتملك الخاص، وفي الوقت ذاته فرض الزكاة وحرّم الاحتكار والغش والربا والبخس في المكاييل والموازين. وقد خلص الباحث محمد عمر شابرا إلى أن المنظومة الاقتصادية القرآنية تُقدّم بديلاً حقيقياً ومتوازناً عن الرأسمالية الجامحة والاشتراكية الجامدة (شابرا، 1992)

وتُعدّ أحكام الزكاة في القرآن الكريم من أبرز مظاهر الإعجاز التشريعي الاقتصادي؛ إذ نصّت على نسب وأنصبة محددة تجمع الزكاة من مجالات الثروة المختلفة وتوزعها على مصارف ثمانية ذُكرت في سورة التوبة، وهو نظام لو طُبّق بصورة كاملة لكفل القضاء على الفقر المدقع في أي مجتمع مسلم. وقد درس الاقتصادي أحمد الريسوني هذا النظام وخلص إلى أنه يُعادل في كفاءته كثيراً من أنظمة الضمان الاجتماعي المعاصرة (القرضاوي، 2000)

ومن المظاهر اللافتة أيضاً تشريع الوقف الذي استُلهم من الأحاديث النبوية الشريفة تطبيقاً للمفهوم القرآني للصدقة الجارية؛ إذ أسهمت مؤسسة الوقف الإسلامية تاريخياً في تمويل المستشفيات والمدارس والخدمات الاجتماعية بمعزل عن الميزانيات الحكومية، وهو نموذج يستوحي منه العالم اليوم في إطار ما يُسمى بالاقتصاد الاجتماعي التضامني (الريسوني، 2010)

3. التشريع الجنائي

يُمثّل التشريع الجنائي القرآني أحد أكثر مجالات الإعجاز التشريعي إثارةً للجدل والدراسة؛ فقد أرسى القرآن نظاماً عقابياً يستند إلى مبدأ العدالة التوازنية بين الجريمة والعقوبة، وإلى الرحمة بتوفير أسباب الدرء والعفو والكفارة، وإلى الوقاية من الجريمة بمعالجة أسبابها الاجتماعية والاقتصادية. وقد رأى عبد القادر عودة في كتابه "التشريع الجنائي الإسلامي" أن هذا التشريع يقوم على فلسفة متكاملة تجمع بين الردع والإصلاح والتكفير (عودة، 2010)

وتتجلى حكمة التشريع الجنائي القرآني في اشتراطه ضمانات صارمة للإثبات، مما يجعل تطبيق العقوبات القصوى نادراً في الواقع العملي ذا وظيفة رادعة أكثر منها تطبيقية. فعقوبة الزنا مثلاً تستوجب أربعة شهود عيان، وهو شرط يكاد يكون مستحيل التحقق، مما يعني أن الهدف الأساسي هو الردع العام والتأثير في الوجدان الجمعي لا التطبيق المتكرر (أبو زهرة، 1998)

أما القصاص فقد أكد القرآن أنه "حياة" للمجتمع: "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ" (البقرة:179) وقد أثبتت الدراسات الجنائية الحديثة أن وضوح العقوبة وتناسبها مع الجريمة من أبرز العوامل الرادعة للجريمة. فضلاً عن ذلك، فإن القرآن جعل العفو أفضل من الانتقام، مما يوفر أرضية للإصلاح وليس فقط الانتقام (بدري، 2000)

ثالثاً: الإعجاز التشريعي وحقوق الإنسان

1. السبق القرآني في تقرير حقوق الإنسان

تُعدّ "الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان" الصادرة عام 1948 إنجازاً بشرياً بالغ الأهمية، غير أن المدقّق في مضامينها يجد أن القرآن الكريم قد سبق إليها قبل أربعة عشر قرناً بكثير من أسسها ومبادئها؛ فقد كرّم القرآن الإنسان بوصفه خليفة الله في الأرض دون تمييز: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ" (الإسراء:70) وقرّر حرمة الدم والعرض والمال، وأكّد على العدالة بين المتقاضين، وحرّم الإكراه في الدين (الغزالي، 1997)

ويُثير كثير من الباحثين الغربيين دهشتهم أمام هذا السبق القرآني؛ فقد ذهب المستشرق الألماني آنه ماري شيمل إلى أن مبدأ المساواة الإنسانية في القرآن كان ثورةً حقيقيةً في عصره، وأنه لو طُبّق بحذافيره لما احتاج الناس قروناً للوصول إلى إعلانات حقوق الإنسان الحديثة (شيمل، 1992) كذلك أشار جون إسبوزيتو إلى أن حظر القرآن للتعذيب والإهانة وكفالة حق الدفاع عن النفس تُعدّ مبادئ كانت غائبة تماماً عن كثير من أعرق الحضارات المعاصرة للقرآن (إسبوزيتو، 2010)

2. التشريع القرآني والمرأة

يُعدّ تشريع القرآن المتعلق بالمرأة من أكثر المجالات التي ادّعى فيها المنتقدون أن القرآن لا يواكب متطلبات العصر. غير أن الدراسة المنصفة تكشف أن القرآن كان سابقاً لعصره بعقود وقرون في كفالة حقوق المرأة؛ فقد منحها حق التملك والتعاقد والعمل في حين كانت المرأة في روما وفارس وغيرهما مجردة من الأهلية القانونية، وأعطاها حق المهر والنفقة بوصفها حقاً وليس منّةً، وجعل لرأيها وزناً في الزواج بعد أن كانت سلعةً تُباع وتُورَّث (أبو زهرة، 1998)

ولعل أبلغ ما يُقال في هذا الصدد أن إنجلترا التي تُعدّ من أعرق الديمقراطيات الغربية لم تُقرّ للمرأة المتزوجة حق التملك المستقل إلا عام 1882م، في حين أن القرآن قرّر ذلك قبل ألف وأربعمائة عام (الريسوني، 2010) ويرى الأكاديمي الإيراني الأمريكي سيد حسين نصر أن فهم وضع المرأة في الإسلام يستوجب قراءة التشريع القرآني في سياقه التاريخي المقارن لا في سياق التحيزات الأيديولوجية المعاصرة (نصر، 2004)

رابعاً: أثر التشريع القرآني في بناء المجتمعات المعاصرة

1. على المستوى الأخلاقي والقيمي

يُشير المفكرون المعاصرون إلى أن الأزمة الحقيقية التي تعانيها المجتمعات الإنسانية هي في جوهرها أزمةٌ قيميةٌ وأخلاقية؛ فالجريمة والفساد وانهيار الأسرة وتفشّي المخدرات والانتحار ليست في حقيقتها إلا أعراضاً لمرض أعمق هو الخواء الروحي والأخلاقي الذي تعانيه مجتمعات ما بعد الحداثة (نصر، 2004) وفي مواجهة هذه الأزمة، يُقدّم التشريع القرآني منظومةً متكاملةً للبناء الأخلاقي تقوم على الإيمان بالله رقيباً على الإنسان في السر والعلن، مما يُنشئ رادعاً داخلياً لا يمكن لأي قانون وضعي أن يُعوّض عنه.

وقد أكد عالم النفس الإسلامي مالك بدري أن التشريع القرآني يُرسي تصوراً صحيحاً للهوية الإنسانية ويُعالج الاغتراب النفسي الذي ينشأ عن الانسلاخ من القيم الفطرية. وفي دراسته عن الصحة النفسية في

ضوء الفكر الإسلامي، يُرجع كثيراً من الأمراض النفسية المعاصرة إلى ابتعاد الإنسان عن التشريعات الفطرية التي وضعها الإسلام لصون النفس الإنسانية (بدري، 2000)

2. على المستوى الاجتماعي

تشهد المجتمعات الغربية المعاصرة أزمةً حادةً في بنية الأسرة؛ إذ تتصاعد معدلات الطلاق وتتفكك الأسر وتتنامى ظاهرة الأطفال خارج إطار الزواج، مما يُلقي أعباءً اجتماعيةً واقتصاديةً باهظةً على هذه المجتمعات. وفي هذا السياق يبرز التشريع القرآني الأسري بوصفه نموذجاً وقائياً ناجعاً؛ فقد أحاط مؤسسة الزواج بسياج من الحقوق والواجبات يجعلها أكثر رسوخاً واستدامة، وجعل الطلاق مشروعاً لكنه غير مستحب ومحاطاً بضمانات تُقلّل من احتمالية وقوعه (عودة، 2010)

وعلى صعيد التكافل الاجتماعي، أثبت التاريخ أن المجتمعات التي طبّقت التشريع القرآني شهدت انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الفقر المدقع؛ فالزكاة والوقف وصدقة الفطر وحقوق الجيران والأرامل واليتامى تُشكّل شبكةً اجتماعيةً متكاملة. ويرى الاقتصادي محمد عمر شابرا أن إحياء تطبيق هذه المؤسسات المالية الإسلامية يمكن أن يكون إسهاماً حقيقياً في تحقيق التنمية المستدامة (شابرا، 1992)

3. على المستوى السياسي والحوكمة

يُقدّم القرآن الكريم مبدأ الشورى بوصفه ركيزةً لنظام الحكم الإسلامي: "وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ" (الشورى:38) وهو مبدأ يُعدّ تأسيساً قرآنياً للحكم التشاركي الذي توصّل إليه الفكر السياسي الحديث تحت مسمى الديمقراطية التشاركية (رمضان، 2004) كما أرسى القرآن مبدأ العدل والأمانة في الولايات العامة: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ" (النساء:58)

ويُلاحظ الباحثون أن المجتمعات التي تمكّنت من الجمع بين إرث التشريع القرآني والمؤسسات الحديثة شهدت نتائج أفضل على صعيد الحوكمة؛ إذ يوفر الوازع الديني الناجم عن التشريع القرآني دافعاً إضافياً للالتزام القانوني والأخلاقي بعيداً عن الرقابة الخارجية. وقد توصّل عالم السياسة الأمريكي صموئيل هنتنغتون، وإن من زاوية نقدية، إلى أن التشريع الإسلامي يُشكّل هويةً حضاريةً متماسكةً تُعطي المجتمعات الإسلامية قدرةً استثنائيةً على المقاومة في مواجهة الهيمنة الحضارية (الغزالي، 1997)

4. على المستوى الاقتصادي

جاءت الأزمة المالية العالمية عام 2008 لتُعيد إلى الواجهة مبادئ التمويل الإسلامي المستلهمة من التشريع القرآني؛ إذ نجح الاقتصاد الإسلامي في تجنّب أسوأ تداعيات هذه الأزمة بفضل تحريم الربا والمضاربة الوهمية. وقد اعترف صندوق النقد الدولي في تقارير عدة بمتانة النظام المالي الإسلامي مقارنةً بنظيره التقليدي في زمن الأزمات (القرضاوي، 2000)

كما تُعدّ الصكوك الإسلامية والتمويل بالمشاركة والمضاربة المستمدّة من الفقه القرآني نماذجَ واعدةً لتمويل مشاريع التنمية دون الوقوع في فخ الديون الربوية التي تُعاني منها كثير من دول العالم النامي. وتشير إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن أصول التمويل الإسلامي تتخطى اليوم ثلاثة تريليونات دولار وبمعدلات نمو تتجاوز نظيراتها التقليدية، مما يؤكد عملية هذا التشريع وفاعليته في عالم اليوم (شابرا، 1992)

خامساً: تحديات تطبيق التشريع القرآني في المجتمعات المعاصرة

1. إشكالية الجمود والتجديد

تبقى إشكالية التوفيق بين ثبات النص القرآني وتجدد متطلبات الحياة من أبرز التحديات التي تواجه العقل الفقهي الإسلامي المعاصر. ويرى فريق من العلماء أن هذه الإشكالية ليست أزمةً في التشريع القرآني بذاته،

بل هي أزمةٌ في فهم هذا التشريع وتوظيفه؛ إذ إن القرآن لم يُقنّن إلا ما دعت إليه الضرورة القطعية، وترك فضاءً واسعاً للاجتهاد في سائر المسائل (الريسوني، 2010) ويُنبّه طارق رمضان إلى خطورة مسلكين متطرفين: الحرفية الجامدة التي تتجاهل المقاصد والحِكم، والتأويلية الانتقائية التي تذوّب النص في متطلبات الواقع (رمضان، 2004)

2. إشكالية السياق والتطبيق

يواجه التشريع القرآني تحدي السياق في المجتمعات الإنسانية المتنوعة التي تختلف ثقافياً وحضارياً؛ فالتطبيق السليم للتشريع القرآني يستوجب دراسةً معمّقةً للسياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لكل مجتمع قبل الاجتهاد في الاستنباط. وقد حذّر الغزالي من أن الخطأ في تشخيص الواقع يؤدي إلى خطأ في التطبيق حتى مع صحة النص (الغزالي، 1997) ومن هنا تبرز أهمية فقه الأولويات وفقه الموازنات التي دعا إليها القرضاوي بوصفهما أدواتٍ منهجيةً لمعالجة تعارض المصالح وتزاحم الحقوق في السياقات المعاصرة (القرضاوي، 2000).

3. إشكالية الصورة النمطية والتشويه

تعاني التشريعات القرآنية من حملات تشويه وسوء فهم ممنهجة في المشهد الإعلامي الدولي؛ إذ كثيراً ما تُختزل في صور نمطية سلبية تتعلق بعقوبات الحدود أو وضع المرأة، متجاهلةً الإطار الكلي والمقاصدي لهذه التشريعات. ويرى إسبوزيتو أن هذا التشويه يخدم مصالح أيديولوجية وسياسية بعيدة عن موضوعية البحث الأكاديمي (إسبوزيتو، 2010) ومن هنا يغدو التثقيف بالإعجاز التشريعي القرآني وتقديمه بمنهجية علمية واعية حضارياً واجباً وطنياً وإسلامياً في آنٍ معاً.

سادساً: نحو توظيف الإعجاز التشريعي في بناء المجتمعات المعاصرة – رؤية مستقبلية

1. في منظومة التعليم والتنشئة

تُعدّ المنظومة التعليمية الركيزة الأولى لتوظيف الإعجاز التشريعي في بناء المجتمعات؛ إذ يجب أن تتجاوز مناهج التربية الإسلامية في المدارس والجامعات مرحلة التلقين الجامد إلى مرحلة الفهم المقاصدي والاستيعاب الواعي للتشريع القرآني. ويوصي مالك بدري بتطوير مناهج تعليمية تُبرز الإعجاز التشريعي في مواجهة التحديات الاجتماعية والنفسية المعاصرة بأسلوب مقارن يُظهر تفوق التشريع القرآني بحجج علمية وموضوعية (بدري، 2000)

2.في السياسة التشريعية والحوكمة

يُوصي الفقهاء المعاصرون بضرورة إحياء دور الاجتهاد الجماعي المؤسسي في صياغة السياسات التشريعية للدول الإسلامية؛ وذلك من خلال تفعيل دور مجامع الفقه الإسلامي وهيئات الإفتاء بوصفها جهاتٍ مرجعيةً معياريةً ترسم الأطر العامة وتُرشد المشرّعين في ضوء مقاصد الشريعة. كما يُوصى بتطوير نظريات قانونية معاصرة مستلهَمة من التشريع القرآني تُصاغ بلغة المواثيق الدولية وتُدرج في منظومة القانون الدولي (الريسوني، 2010)

3. في الحوار الحضاري والتفاعل الدولي

يُمثّل الإعجاز التشريعي القرآني رصيداً حضارياً استثنائياً في سياق الحوار بين الحضارات؛ إذ يُتيح تقديم الإسلام بوصفه منظومةً حضاريةً شاملة لا دعوةً دينيةً ضيقة. ويدعو طارق رمضان إلى انخراط المسلمين المعاصرين في الفضاء العام الغربي والدولي بأدوات التشريع القرآني ومبادئه بدلاً من الانكفاء إلى الهوية الدفاعية، مؤكداً أن القيم القرآنية قادرة على المساهمة في الحوار الأخلاقي الكوني (رمضان، 2004)

ويرى سيد حسين نصر أن ثمة تقاطعات عميقة بين الإعجاز التشريعي القرآني وكثير من الحكم الإنسانية الخالدة التي تتشارك فيها الحضارات، مما يجعل هذا التشريع جسراً للتفاهم لا حاجزاً للانغلاق (نصر، 2004) ولن يتحقق ذلك إلا بتجديد الخطاب الديني بما يُظهر الوجه الحضاري الإنساني الشامل للتشريع القرآني، بعيداً عن الاختزال في بُعده العبادي أو البُعد العقوبي.

الخاتمة والتوصيات

يُثبت البحث في ختامه أن الإعجاز التشريعي في القرآن الكريم ليس مجرد ادعاء تحيّزي يسعى إليه المؤمنون ابتغاء تمجيد دينهم، بل هو حقيقة يُثبتها التاريخ ويشهد لها علم الاجتماع وعلم القانون والاقتصاد الحديث؛ إذ يتجلى في سبق القرآن لكثير من مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي بقرون وحضارات عديدة.

كما يتجلى الإعجاز التشريعي في قدرة هذا التشريع الخالد على مخاطبة حاجات الإنسان في المجتمعات المعاصرة رغم مرور أربعة عشر قرناً على نزوله؛ سواء في معالجة ظاهرة انهيار الأسرة، أو في تقديم نموذج اقتصادي عادل بديلاً عن الرأسمالية الجامحة، أو في بناء منظومة أخلاقية تواجه الخواء الروحي المعاصر.

أبرز النتائج

1. الإعجاز التشريعي القرآني يقوم على ركائز الشمولية والمرونة والتوازن وإنسانية الخطاب، وهي مقوّمات تجعله أهلاً للتطبيق في كل عصر ومصر.

2. سبق القرآن الكريم الحضارة الإنسانية في تقرير حقوق المرأة وصون كرامة الإنسان والعدالة الاجتماعية والاقتصادية بأكثر من ألف عام.

3. التشريعات القرآنية في مجالات الأسرة والاقتصاد والجنايات والاجتماع قادرة على المساهمة الفعّالة في معالجة أبرز أزمات المجتمعات المعاصرة.

4. الأزمة ليست في التشريع القرآني بل في ضعف الاجتهاد التطبيقي وغياب المؤسسات التي ترعى تطبيقه بصورة مقاصدية واعية.

التوصيات

1. تجديد مناهج التعليم الديني لتُبرز الأبعاد الإعجازية التشريعية للقرآن الكريم بمنهجية علمية مقارنة.

2. تفعيل دور مجامع الفقه الإسلامي في صياغة فتاوى وسياسات تعكس المقاصد التشريعية القرآنية وتُلبي المستجدات المعاصرة.

3. الاستثمار في البحث الأكاديمي المقارن الذي يدرس التشريع القرآني بأدوات العلوم الاجتماعية والقانونية الحديثة.

4. توظيف الإعجاز التشريعي القرآني في الحوار الحضاري وتقديمه للمجتمع الدولي بلغة الأدلة الموضوعية.

5. إحياء مؤسسات الوقف والزكاة والتمويل الإسلامي بصورة احترافية معاصرة تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

أوّلاً: المصادر والمراجع العربية

١. أبو زهرة، محمد، *الأحوال الشخصية*، دار الفكر العربي، 1998.
٢. الباقلاني، أبو بكر محمد، *إعجاز القرآن*، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، 2000.
٣. دراز، محمد عبد الله، *النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن الكريم*، دار القلم، 1985.
٤. الريسوني، أحمد، *الاجتهاد: النص والواقع والمصلحة*، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
٥. الزرقاني، محمد عبد العظيم، *مناهل العرفان في علوم القرآن*، دار الكتاب العربي، 1988.
٦. عودة، عبد القادر، *التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي*، دار الكتاب العربي، 2010.
٧. الغزالي، محمد، *قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة*، دار الشروق، 1997.
٨. القرضاوي، يوسف، *فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة*، مؤسسة الرسالة، 2000.
٩. قطب، سيد، *في ظلال القرآن*، دار الشروق، 1992.

ثانياً: المصادر والمراجع العربية المترجمة

١. أبو سليمان، عبد الحميد أحمد، *نحو نظرية إسلامية للعلاقات الدولية: توجهات جديدة في المنهجية والفكر*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1993.
٢. إسبوزيتو، جون، *مستقبل الإسلام*، مركز الكتاب الأكاديمي، 2010.
٣. بدري، مالك، *التأمل: دراسة نفسية روحية إسلامية*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2000.
٤. شابرا، محمد عمر، *الإسلام والتحدي الاقتصادي*، المؤسسة الإسلامية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992.
٥. شيمل، آنه ماري، *الإسلام: مقدمة*، ترجمة: فاروق عمر فوزي، المجمع الثقافي، 1992.
٦. رمضان، طارق، *المسلمون في الغرب ومستقبل الإسلام*، دار الشروق، 2004.
٧. نصر، سيد حسين، *قلب الإسلام: قيم خالدة للإنسانية*، دار الفكر، 2004.